

التاريخ 2020/09/29

# جامعة البتراء

## التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية



الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.



جائزة الحسن للتميز العلمي.



أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.



شهادة الأيزو 9001:2015.



شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.



الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدائها.



الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.



| التسلسل | الخبر                                                                                                                 | الصفحة                 | الصحيفة |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------|---------|
| 1.      | بدران: علينا إعادة بناء مشروعنا السياسي وتطويره ديمقراطياً                                                            | 6                      | الدستور |
| 2.      | بدران: مشاكل رئيسية ستظهر بعد أزمة كورونا                                                                             | 3                      | الرأي   |
| 3.      | دراسة لجامعة البترا عن المضادات الحيوية للأطفال                                                                       | 17                     | الغد    |
| 4.      | بدران: فتح الاقتصاد مطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي                                                             | موقع خبرني             |         |
| 5.      | بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                                | موقع خبرني             |         |
| 6.      | بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي | موقع سرايا             |         |
| 7.      | بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي | موقع صراحة             |         |
| 8.      | بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي | موقع مينا              |         |
| 9.      | بدران: فتح الاقتصاد مطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي                                                             | موقع العراب            |         |
| 10.     | بدران: فتح الاقتصاد مطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي                                                             | موقع كرم               |         |
| 11.     | بدران: فتح الاقتصاد مطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي                                                             | موقع هرمانا            |         |
| 12.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                | وكالة الأنباء الأردنية |         |
| 13.     | بدران: مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي                                                                         | موقع الشاهد            |         |
| 14.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                | موقع جهينة             |         |
| 15.     | بدران يتحدث عن نجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي                                                             | موقع أحداث اليوم       |         |
| 16.     | بدران: مشروع الوطن .. سياسي واقتصادي واجتماعي                                                                         | موقع رم                |         |
| 17.     | بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي | موقع رؤيا              |         |
| 18.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                | موقع صحيفة الأنباط     |         |
| 19.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                | موقع السبيل            |         |
| 20.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه                                                                | موقع المدينة           |         |
| 21.     | د. عدنان بدران : الأردن يعيش بمنطقة ملتهبة                                                                            | موقع الحياة            |         |

| التسلسل | الخبر                                                         | الصفحة             | الصحيفة |
|---------|---------------------------------------------------------------|--------------------|---------|
| 22.     | بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه                        | موقع زاد الأردن    |         |
| 23.     | بدران: الأردن يعيش في منطقة ملتهبة                            | موقع مدار الساعة   |         |
| 24.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه        | موقع هلا           |         |
| 25.     | بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه        | موقع صحيفة الدستور |         |
| 26.     | القبول الموحد اليوم ولا مراجعين قبل الأحد                     | 5                  | الدستور |
| 27.     | جابر 6 وفيات و 721 إصابة محلية بكورونا و 13 خارجية            | 6                  | الدستور |
| 28.     | تقسيط رسوم طلبة في الأردنية وإعفاؤهم من غرامات التأخير        | 6                  | الدستور |
| 29.     | حريق في ساحة خردة العلوم والتكنولوجيا                         | 8                  | الدستور |
| 30.     | مصادر رسمية ترجح زيادة صفوف التعليم الوجاهي                   | 3                  | الغد    |
| 31.     | قرارات تتعلق بدوام طلبة الأردنية في الفصل الأول               | 4                  | الدستور |
| 32.     | إعادة فتح قطاعات مغلقة خلال أيام وترقب قرار بشأن دوام المدارس | 5                  | الدستور |
| 33.     | الحق في التعليم عن بعد *موفق ملكاوي                           | 8                  | الدستور |

## وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عريبات

# خلال حلقة نقاشية نظمها جماعة عمان لحوارات المستقبل بدران: علينا إعادة بناء مشروعنا السياسي وتطويره ديمقراطياً

عمان

AddustourNewspaper



أشاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، بدعوة جماعة عمان لحوارات المستقبل لبناء مشروع وطني أردني شامل، وبالمرتكزات التي وضعتها الجماعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي انجزتها للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمها جماعة عمان لحوارات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات التي تجريها حول سبل بناء المشروع الوطني، أن أي مشروع وطني لأبد إن يتكون من ثلاثة أجزاء سياسية واقتصادي واجتماعي.

وحول الجزء السياسي قال بدران أن الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صار الأردن التقلبات السياسية والاقتضيات العسكرية، والحروب من حوله،

إلا أنه استطاع أن يحيي ذاته بتماسك شبيهه الاجتماعي ووحدة الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاقدين.

وقال أن المطلوب من الأردن، العودة لبناء مشروع سياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي بالاعتماد على الآخرين. وبذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك «المعارضة» التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا ولا ونهاية.

وفي الجز الاقتصادي قال: إن ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي، ويواجه الاقتصاد الأردني خمسة معوقات رئيسة لتقدمه هي الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرة أو اللجوء، عدم ثبات التشرينيات والأسواق.

وأوضح أن الأردن اتبع سياسة نقدية ثابتة حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان

تجاري ومالي، يجري متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفره من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة.

وحول الجزء الاجتماعي قال أن من المشاكل الرئيسية التي سترد حداثها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة، فقد ازدادت نسبة البطالة إلى 20% حالياً ونسبة الفقر لا تقل عن 20% أيضاً، كما انخفضت تحويلات المغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملية الصعبة، لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود قريباً من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم، كما أن على الأردن الاستثمار مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى موارد ثرية، ونشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

1.

## بدران : مشاكل رئيسية ستظهر بعد أزمة كورونا

عمان - الرأي

قال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إن أي مشروع وطني لأبد إن يتكون من ثلاثة أجزاء سياسي واقتصادي واجتماعي.

وحول الجزء السياسي قال بدران في حلقة نقاشية نظمتها جماعة عمان لحوارات المستقبل ان الأردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والفتن المذهبية والدينية والقومية والأثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الأردن التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماسك نسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية التي صمدت كقلعة حصينة ضد الطامعين والحاquدين.

وفي الجزء الاقتصادي قال ان ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه الاقتصاد الأردني خمس معوقات رئيسية لتقدمه: الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرة أو اللجوء، عدم ثبات التشريعات والأسواق.

واضاف الاقتصاد المعرفي يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل الرأس مال البشري الحقيقي نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسية التي ستزيد

2.

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيد حداثها مع أزمة كورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة. فلقد ازدادت نسبة البطالة إلى ٢٠٪ حالياً ونسبة الفقر لا تقل عن ٢٠٪ أيضاً، كما انخفضت تحويلات المغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام ٢٠١٨ مبلغ ٤,٦ مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة. لذا، على الأردن أن يعيد حساباته في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود قريباً من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم. لذا، على الأردن الاستثمار مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى موارد ثرية، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

واكد ان التعليم يُعتبر البوابة الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر. فمن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتح مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبر تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، وعلينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من ٤ مليارات دينار سنوياً.

## دراسة لجامعة البترا عن المضادات الحيوية للأطفال

**عمان -** نشرت مجلة "Journal of Pharmaceutical Health Services Research (SCOPUS Q2) العلمية نتائج بحث علمي لفريق مشترك من جامعة البترا الأردنية وجامعة الكويت ومستشفى البشير وكليفاند كلينيك أبو ظبي بعمل بحثٍ دراسي تقييم وصف المضادات الحيوية للأطفال في الأردن. وشملت الدراسة 663 طفلاً، تم صرف مضاد حيوي على الأقل لـ 75.6٪ منهم.

وصرح قائد الفريق العلمي الدكتور ضرار بلعوي أن حوالي نصف الأطفال الذين تم وصف مضاد حيوي لهم كانت أعمارهم أقل من شهر. مضيفاً أن معظم المضادات التي تم وصفها هي مضادات بيتا-لاكتام ومضادات أمينوجلايكوسايد حيث تم وصف معظمها كحقن وريدية ولمدة تزيد عن ثلاثة أيام. أضاف بلعوي أن 13 ٪ فقط من المضادات الحيوية الموصوفة تم كتابتها للمرضى بعد تأكيد مخبري للإنتان. أما عن متنبئات وصف المضادات الحيوية بطريقة خاطئة فقد قال الدكتور بلعوي أن المرضى الذين يتناولون أكثر من ثلاثة أدوية في وقت واحد والمرضى الذين يتناولون المضاد الحيوي "سيفترايكون" كانوا أكثر احتمالية أن يتم وصف مضادات حيوية لهم بشكل خاطئ.

وقد أضاف عضو الفريق البحثي من جامعة الكويت الدكتور عبد الله البسام أن المضادات الحيوية التي تم وصفها تم تصنيفها بشكل عام بناءً على صحتها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول هو وصف المضاد بقرار صحيح وشكل هذا القسم حوالي 82 ٪ من الحالات ويتفرع هذا القسم إلى مضادات تم وصفها بناءً على قرار صحيح واختيار للمضاد بشكل صحيح وإعطاء صحيح للمرضى وشكل هذا الفرع حوالي خمسين بالمائة. كما تضمنت 22 ٪ من مجمل الحالات وصف المضاد بقرار صحيح ولكن باختيار خاطئ للمضادات أو إعطاء خاطئ وشكل هذا الفرع حوالي 9.5 ٪ من وصف المضادات بقرار صحيح واختيار صحيح ولكن إعطاء خاطئ.

ورصدت الدراسة في القسم الثاني إعطاء المضاد الحيوي بناءً على قرار خاطئ من البداية وشكل هذا القسم 15.3 ٪ من المضادات الموصوفة بينما لم تتوافر المعلومات الكافية للتقييم في 3.7 ٪ من المضادات.

3.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

#### بدران: فتح الاقتصاد متطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي



خبرني - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لنلا نتفاهم البطالة والفقر، قائلا "أنت جائحة كورونا إلى اكتمال اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية". وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لارالت تشكل أكبر كلفة في مخلفات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فقد أدت جائحة كورونا إلى اكتمال اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الاكتمال الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجحت عن تداعيات الإغلاق لوباء كورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برويا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لنلا نتفاهم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لنلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 فُوضت مسيرته في التسعينات، إذ بدأ من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها بالجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية". واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا بيني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزاهة لأحزابها السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لارالت تشكل أكبر كلفة في مخلفات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لا تزال مرتفعة كمعدل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

4.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



التاريخ: 28-09-2020 الوقت: PM 05:24

## بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه



خبرني - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة. وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جانحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية. ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جانحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

5.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي



PM 03:13 28-09-2020  
تعديل حجم الخطر مع

سرايا - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعاضد مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لنلا تتفاهم البطالة والفقر، قائلا "أنت جانحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جامعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فلقد أنتج جانحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيه من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاقي نتيجة جانحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجحت عن تداعيات الإغلاقي لوباء كورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والوانية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لنلا تتفاهم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعاضد مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لنلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويرة ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضت مسيرته في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها بالجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يبنّي تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزهاء لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التقهقر السياسي تبعاً لذلك، بفرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيدته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمونل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبداً العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

6.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

28 سبتمبر 2020



صراحة نيوز - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لتلا تتفاهم البطالة والفقر، قائلا "أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروع السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الخطيئة لا تزال للقرار الصحي. فلقد أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متتظراً، مما سيخطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة تعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجفت عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لتلا تتفاهم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء محققين إجراءات الصحة والسلامة العامة، وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لتلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروع السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات". موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 فُوضت مسيرته في التسيير، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا يعني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ انتعاش المشروع السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازالت مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطاقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والمول للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدا العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم المتحضرة الأخرى".

7. إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



## بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

Share on Facebook Tweet on Twitter G+ in

التاريخ  
07/09/2020 8:41:01 AM

(MENAFN - Saraha News)

صرحة نيوز - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للفوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مخدلات الإنتاج، مما جعل صناعتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الفلبية لا تزال للقرار الصحي، فلقد أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمحاورة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متوقفاً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة تصديق موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق لوباء كورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤية واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة، وعلينا العودة إلى التحريص النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتجاوزته ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 فوضت مسيرته في التسمينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من الفوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا بيني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تمييز لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزهة لأحزاب سياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التفكك السياسي تبعاً لذلك، ففرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مخدلات الإنتاج، بينما انخفضت خارجياً مما جعل صناعتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازال مرتفعة كمعدل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزيادته، إذ أن التحديد بالطابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للملايين الأردنيين.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدا العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاع العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا ومطالقاتنا وكفاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

8.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## بدران: فتح الاقتصاد مطلب لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي

تاريخ النشر : 28-09-2020

477 زيارات



طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لنلا تنقاهم البطالة والفقر، قائلا "أنت جائحة كورونا إلى التماثل الاقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جامعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لا زالت تشكل أكبر كلفة في مخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فلقد أنت جائحة كورونا إلى التماثل الاقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة التماثل الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متظراً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة".

مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي تجتمعت عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برويا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لنلا تنقاهم البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدرج النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لنلا نفد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروع سياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 فوضت مسيرته في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها بالجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا بيني تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحقة بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزوية لأحزابيه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التفجر السياسي تبعاً لذلك، بفرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لا زالت تشكل أكبر كلفة في مخلات الإنتاج، بينما كلفتها تخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لا تزال مرتفعة كمدخل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزبائنه. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية".

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبداً العمل دون تأخير بنعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

9.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 13 of 38

تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevE

## بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

سبتمبر 28، 2020



طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، للالتفاف البطالة والفقر، قائلا "أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروع السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المخفضة لأسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فلقد أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغ في القفود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالفاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متوقفاً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجحت عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤية واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، للالتفاف البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطمئنين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق خطة التنمية في الأردن للتعويض في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروع السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضت مسيرته في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها بالجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المسألة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا ينبغي تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تعد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التهفّر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القليلة" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المخفضة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما قلقتها انتفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازالت مرتفعة كمدخل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بتأريسين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموتل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير نتعاون تام بين القطاع العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب 10

السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع  
السياسي والاقتصادي والاجتماعي



**هرمزا -** طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران يفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة. نلنا تعاظم البطالة والفقر قائلا: "أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة الديونية وصلت إلى 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".



نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة عثت إلى توازن بين الاقتصاد والصدقة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فقلد أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفا "ما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغة في القروض الحكومية للاقتصاديين".

ووفق برنارد غوايث، الإغلاق لن يجتذبه جائحة كورونا عام 2020 بالقابلية على الاقتصاد الأمريكي، مشيراً إلى أن العائد إلى الأختل في الاقتصاد العامة عبر نقص في الاقتصاد المتوقفه قاله أن نسبة النمو 5.2٪ من المتوقع أن لا من منظور ما سيطر الحكومة إلى الاستنادة. مضيفاً هناك ضرورة تعديل موازنة 2020. وقال غوايث الاقتصادات في تحجث عن تداعيات الإغلاق على الدول الكبرى. كما ضرورة وضع الموازنة عام 2021 الفرص الجديدة وإصلاحه وتحولات كبرى لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أرتنية في الصناعات الغائنية والدولية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة.

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة. تلك تلافيا البطالة والفقر. قائلا "علينا التماهيض مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإغلاق فتح التنمية في الأردن تلك نقود البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة. وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقص، فالسياحة الخارجة تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "الطلوب من الأردن المؤدة لبناء مشروعوة السياسي الذي يراه مع نهاية عام 1989 وتطورته بديفراطياً بديفراطياً أحزاب ومجموع فائمة على برامجة تقوم للاعتماد على الذات".  
 أما الأول، بعد نجاحه في التوصل إلى ملامحة قانونية بمقتل الحزب والمجتمع الأردني عام 1989 فوضّح مسيرته في الصعوبات، إذ بدأ في تطوير العملية الديمقراطية فلم ياجهاها بالتدو إلى الصوب الواحد بدق في القوانين السياسية الديمقراطية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المسألة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا بيني تتشارك حقيقة في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران إن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار والرفق مع النخبة الاقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر يشترك فيها الجميع لوضع نهضة لأحد وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتوسيع حصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". مضيفا "إن الوطن مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكتوبة في الحكم عن طريق الانتخابات العامة الزبيرية لإزاحة السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان أهداف التنمية، الركيزة الرئيسة لنظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة الانتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية. وبدأ التقفّر السياسي تبعاً لذلك، بفرض "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المخفضة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعتنا أكثر كلفة من مستورداتها المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه. فهي لا تزال مرتفعة كمدخل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطاقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموتل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن يبدأ العمل دون تأخير بالتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا ونقاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

.11

اعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## النشرة العامة

### بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه



نسخ الرابط

🔍

عمان 28 ايلول (بترا)- دعا رئيس الوزراء التيسيق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في محضلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة. وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي تجمعت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المسألة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحدد من البطالة والفقر.

—(بترا)

12.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



عبدان: مشروع الوطن - سياسي واقتصادي واجتماعي



**الشيخ -**  
 شاد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بزاز يدعو  
 بحفاوة عمان لهارات المستقبل  
 بناء مشروع وطني أردني شامل واكثر كرات التي وضعتها الجماعة لهذا  
 المشروع وخطة وبرامج العمل التي ادرجها للتساهمة في تحقيق المشروع على  
 الامتداد

هذه هي المرة الأولى التي كان يحدث في هذه النقطة تحفظاً جماعياً على قرارات المجلس، على الرغم من أن هذا التصويت والقرارات التي تتبناها دول من بين أعضاء المجلس الأوروبي أن في مشروع قانون لا بد أن يكون في شكل اتفاقية سياسية والقانونية والمالية.

في 1997، عندما كان المجلس على أعتاب أول برلمان في بعض من هذه النقطة، فإن البرلمان الأوروبي قد وافق على مشروع قانون في شكل اتفاقية. وهذا أساساً السياسية والاقتصادية، ولكن الأهداف السياسية والقانونية والاقتصادية. وهذا أساساً السياسية والاقتصادية، ولكن الأهداف السياسية والقانونية والاقتصادية. وهذا أساساً السياسية والاقتصادية، ولكن الأهداف السياسية والقانونية والاقتصادية.

مما عانت من الاثرين لدا في رعاية الشكايات من القرن الماضي إلى العهد الحاضر  
التي طرقت وتحت الأوراء لجميع الأحزاب السياسية مهما كانت مخالفاة مبدأ أو  
حيث بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية متطورة أمام الجميع. يشارك الجميع  
في برنامج ديمقراطي دون تمييز لأحد حيث شاركوا الأغلبية الرأسمالية في  
لنكم بما أسهم في تلبية قواعد النظام السياسي بقيادة برلمانية بتدعيمها  
في الأيدي مثابة ديمقراطية وحمل في السطوح الثلاث التقديرية  
لشريعة الديمقراطية وفرض سيادة القانون على الجميع

يؤكد الأمين العام جانغ كيم داي إن التوصل إلى حكم مفاوضات بينكم العراق، يشكل بدوره أساساً حيوياً، التي تسعى لمواصلة التفاوض في هذه الفترة أو حصة، واستمرار المفاوضات مع العراق في أقاليمها، والفرصات الجديدة التي يضمنها، مع بعضه، مع طرح الأمين العام، في هذه الحالة، في العراق، وفقاً وطرقاً، لزيادة أفضل لهذه المفاوضات، المشاهدة، التي ذكرها، في الوقت من دول العراق، وتواصل من تدخلنا إلى لجنة الاقتصادية والمالية، في بغداد، في دول البصرة، فيها، وخاصة ما حدث في سوريا التي كانت مهددة، حينئذ، من قبل، الأولى والثانية، وبروز التي، في أسوأ حالات،

[illegible]

وهي الحد الاقتصادي، فالإن ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأجنبي مقارنة مع المنتج الأجنبي. ورواد الأعمال الأجنبي، بعض مبادرات رئيسة لتقديم الطاقة المياه، الصناعات الزراعية، البهيرة أو الدول، في تيان الشريعة والأسواق.

[illegible]

وتوضح ان الأردن ألحق بالغ سياسة نقدية تكافقت على سطر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى مئة عملة، وميزان تجاري ومالي، يجرى مواكبه في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، أما توهم من بيئة نظرية كئيبة وخطية لما تضمنه من حرية الإبداع ونقل الأموال بين البنوك محضه ذاته.

مختلما من جائحة الكورونا على أعلى الأيدى لتطبيق خططه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توفير البذور والتغذية في الري والزراعة الصحية وزيادة مساحات الزراعة الشمية والدواجن الزراعية العمودية للتوفير في مساحات الإنتاج الغذائي من خلال توفير زراعات الدواجن، والبطونيك، والاكواپونيك، والاسكويرز النباتي الأكل من مناطق الأغور وادي عربة. إذ يمكن أن تكون ثلاثة مستغلين منوياً بطريقة إضافية في الأيدى المستغلرة خاصة الخضرة في وادي عربة (عربة)، وهناك المناطق المرتفعة الجبلية الأشجار المثمرة وغيرها. والزراعي الجبلية (عربة) والأغور والأغصان المستغلين المحلية البيئية والموسمية

وقال أن عواطف الإنعاش للبريد جاذبة كوفيد 2020 كانت حاسمة على الاقتصاد الوطني، كما تد إلى انخراط الموازنة العامة في نفس الإيرادات المتوقعة إذ أن نسبة النمو لن تتدفع كما كان من المفترض (2.5٪)، مما سيضطر الحكومة إلى الاستعانة. وكان قطاع النقل الأخير أضيق بألبه قطاع السياحة، تبعاً لذلك يجري التأكيد المركزي بإحداث مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف برنامجها لمدة 6 سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج يركز على البنك الدولي للنفس

يقول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي سببها عدلها هو أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والمخاطبة. فمثلت إدرات نسبة البطالة إلى 24% سابقا وسقطت إلى النصف إلى 12% أيضا. كما تحدثت عن تحسينات في التعليم من قبل العاملين في القطاعين الذين بلغ عدد 4.6 مليون موظف. وانهي للقطاع الخاص الأجنبي الذي شكل سابقا 6% من إجمالي الناتج المحلي. إضافة إلى أن 40% من الذين انزلوا في سويسرا هم من الاستثمار والقطاع الخاص. واستندت واستندت الاستثمارات الأجنبية التي تهيمن على نمو سويسرا من العمل في الخارج والذي توسع بشكل جديد. ثم قال ان الذين الاستثمار محددا في موزرة البضيرة الدولية التي موزعت على نشر لقاحه الأنفلونزا. وقال أيضا إن الاقتصاد وسريع لقاحه الدولية والمعاملة والتمارة.

وكانت أن التعليم لم يجدى النوايا الرئيسة للتعلم على الذات وذلك من خلال تحسين وقتها وحواسنها مع مختلفات العصر فمن مصادرها من الموارد البشرية الذكية ومصادرها من التكنولوجيا سبيلنا الذراع في التكنولوجيا تصنيع الابتكارات، ما يوفر لها مزيداً مستغلاً للتفكير لتسهيل البري العاملة التعليمية والمؤهلة وهذا يساهم بحللت وأوسع في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية وتطبيقاتها المختلفة.

بهذه التنامية في افراز معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات التصنيع والصناعة والزراعة وتحول نماذج الاستثمارات إلى شركات ناشئة تركز تدريجياً لخدمة المجتمع كخيار بديل خاضع.

وطلب فتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لئلا تتفاقم البطالة والتخلف. وعليها التعاضد مع الوفاء لمطالبات الصحة والسلامة العامة، وعليها العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن، لئلا تفقد الفرصة في تحقيق التنمية الذاتية، والتنمية، وعليها فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، السياسات الخارجية يجب أن لا أكثر من 4 خيارات

يؤيد على ذلك الاستمرار لحيث ضرورة افتح مشروعات لتلك المجتمع من الفقر  
 وتفتح فرص عمل للمواطنين إلا أن هناك بيروقراطية حكومية هي التي تحول إدراجات  
 الاستثمار علينا ممارستها وحكسية المسؤولين هناك على البؤس لتخصيص كل  
 الفاراض والزمنه وتعملل إدراجها لمشروعات الاستثمارية الخاصة والمتشعبة  
 بالبريد العامة وذلك حتى تدور حول (حتى تستبدل الاستبدال العامة الوطنية والمالية  
 كل فلان) من فلاننا بن طريق التدريب والتشغيل، والتقدم على ثقافة  
 اتيب التي تحدا بالافاض عليها في قطاع المسكن، وخاصة الفئات والمناطق  
 بالبريد الخاصة

وإذا على ضرورة أن تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر كونها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وتخلق أكبر عدد من التام، ومخاطرها

.13

اعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

|                                                                                     |                                   |                                     |                             |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------|
|  | وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس |                                     |                             |
|                                                                                     | Page 17 of 38                     | تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19 | رمز النموذج: ER Fm 7.1,RevE |

## بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

اقتصاد | الإثنين-28-09-2020 | 05:19 pm



**جھينة نيوز -** دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب <sup>14</sup>

بدراي يتحدث عن نجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي



بدراي

إحصاءات فيروس كورونا في الأردن

| المصابين | المتعافين | الوفيات |
|----------|-----------|---------|
| 9226     | 4359      | 51      |

تتم تحديث البيانات تلقائياً على مدار اليوم

**أحداث اليوم -** طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدراي بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، لنلا تنقاهم البطالة والفقر، قائلًا "أنت جتحة كورونا إلى الكماش الاقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية".

وأضاف بدراي خلال مخاطبته استضافتها جماعة عسان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف يبنى مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، أن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مداخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدراي إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبة لا تزال للقرار الصحي. فقد أنت جتحة كورونا إلى الكماش الاقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الكماش الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء".

ووصف بدراي عواقب الإغلاق نتيجة جتحة كورونا عام 2020 بالقاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلًا إن "نسبة النمو 2.5% أن تتحقق كما كان منتظرًا، مما سيضطر الحكومة إلى الاستانة". مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي تجت عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القائمة، برويا واضحة وخطة كية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدراي أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، لنلا تنقاهم البطالة والفقر، قائلًا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن لنلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الثانية الشاملة، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدراي "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي بمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 فحزب مسيرته في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها بالتوجه إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدراي أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل كظم الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصنعة الوطن العربي بنى لتشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدراي إن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تهميش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة الزلوية لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدراي إلى أن تجربة الانتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التفكر السياسي تبعاً لذلك، بفرض "قيم القبلية" بدلاً من "تسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدراي إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مداخلات الإنتاج، بينما كلفتها خفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لازال مرتفعة كمعدل في الإنتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدراي "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بتطبيقين إلى أربعة طوابق وزيدته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

وأكد بدراي أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلًا "المهم أن نبدأ العمل دون تأخير يتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقاتنا وكفاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للتغلب على دولة تنمية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم المتقدمة الأخرى".

15

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19



الرئيسية / اقتصاد / أحداث اقتصادية / بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

أحداث اقتصادية | الأخبار العامة | الرئيسية

## بدران: فتح الاقتصاد بشكل كامل واستكمال التجربة السياسية لعام 1989 متطلبات لنجاح المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

2020-09-28

شاركيا | فيسبوك | تويتر | لينكد إن

رؤيا بدران - طالب رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران بفتح الاقتصاد بشكل كامل والتعايش مع الوباء مع تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة، للالتقاء البطالة والفقر، قائلا "أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نقاتها الجارية".

وأضاف بدران خلال محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، إن المطلوب من الأردن العودة للقوائم النسبية لاستكمال مشروعه السياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989، وأن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة لتخفيض أسعار الطاقة وأسعار المياه التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها.

وقال بدران إن "الحكومة دعت إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن العلية لا تزال للقرار الصحي، فبعد أدت جائحة كورونا إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادة في المديونية وصلت إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديد عجز الموازنة في نقاتها الجارية" مضيفاً "ما يزيد من حدة الانكماش الاقتصادي هو المبالغة في القيود الحكومية لمعالجة الوباء".

وصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 بالفاسية على الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة قائلا إن "نسبة النمو 2.5% لن تتحقق كما كان متوقفاً، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة". مضيفاً "هناك ضرورة لتعديل موازنه 2020 وفق واقع الإيرادات التي تبحث عن تداعيات الإغلاق لوباء الكورونا. وهناك ضرورة لوضع موازنة عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة".

واعتبر بدران أن فتح الاقتصاد بشكل كامل، أصبح ضرورة ملحة، للالتقاء البطالة والفقر، قائلا "علينا التعايش مع الوباء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة، وعلينا العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن للالتقاء البطالة والفقر، وعلينا فتح أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً".

وعلى صعيد بناء المشروع السياسي قال بدران "المطلوب من الأردن العودة لبناء مشروع سياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطويره ديمقراطياً لبناء أحرابي وطنية قائمة على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات"، موضحاً أن الأردن، بعد نجاحه في التوصل إلى برلمان ديمقراطي يمثل الأحزاب والمجتمع الأردني عام 1989 قُوضت مسيرته في التسعينات، إذ بدلاً من تطوير العملية الديمقراطية، قام بإجهاضها باللجوء إلى الصوت الواحد بدلاً من القوائم النسبية في الانتخابات البرلمانية".

واعتبر بدران أن إعادة بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل، وبناء توازن للديمقراطية في المساءلة والشفافية والمعاسية لمصلحة الوطن العليا بنيتي تشاركية حقيقية في الحكم وفي المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائحه.

وقال بدران أن "بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار بقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، تحد من البطالة والفقر، يشارك فيها الجميع دون تمييز لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". مضيفاً "إن أي مشروع سياسي وطني لا يقوم على مشاركة الشرائح الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزهة لأحزابه السياسية، سوف لا يكتب له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام".

وأشار بدران إلى أن تجربة انتخابات عام 1989 كانت ناجحة بامتياز ديمقراطياً في المشاركة عن طريق التعددية للأحزاب السياسية، وبدأ التفتقر السياسي تبعاً لذلك، بغرس "قيم القبلية" بدلاً من "ترسيخ قيم الوحدة والوطن للجميع" مما أدى إلى بروز هويات فرعية على حساب الهوية الجامعة للوطن.

وقال بدران إن على الحكومة إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع أسعار الطاقة التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها، وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض أسعار المياه، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج.

وأضاف بدران "على الحكومة إعادة النظر في تحديد البناء بطابقين إلى أربعة طوابق وزباده، إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموتل للعائلات الأردنية.

وأكد بدران أن "الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قائلا "المهم أن يبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاع العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقتنا وذلك الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى".

17  
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

## بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

الاقتصاد 05:18 | 28-09-2020- الإثنين pm



الأحياء دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جامعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف تبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في تفقاتها الجارية. ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2020 بالمئة لن تتحقق كما كان منظرًا، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي تجفّت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دوتما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

18

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled  
Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 22 of 38

تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevE

## بدران يدعو إلى تحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

الإثنين 28/سبتمبر/2020 الساعة 5:22:53 مساءً



السبيل- بترا

دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة. وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية. ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

19.

## بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

تم نشره الإثنين 28 أيلول / سبتمبر 2020 06:19 مساءً



عدنان بدران في محاضرة بجماعة عمان

المدينة نيوز :- دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية. ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2.5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحدد من البطالة والفقر.

20

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled  
Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 24 of 38

تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevE

## د. عدنان بدران : الاردن يعيش بمنطقة ملتهبة (تفاصيل)



الحياة نيوز - أشار رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بدعوة جماعة عمان لحوارات المستقبل لبناء مشروع وطني أردني شامل والمراكز التي وضعتها الجامعة لهذا المشروع وخطط وبرامج العمل التي اجرتها للمساهمة في تحقيق المشروع على أرض الواقع

وقال بدران الذي كان يتحدث في حلقة نقاشية نظمها منظمة جماعة عمان لحوارات المستقبل في إطار المشاورات والحوارات السياسية واقتصادي واجتماعي

وحول الجزء السياسي قال بدران ان الاردن يعيش في منطقة ملتهبة من التوترات السياسية والحروب والقتل المذهبية والدينية والقومية والاثنية، ومنذ تأسيس كيانه السياسي والحصول على استقلاله من الانتداب البريطاني صارع الاردن التغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والحروب من حوله، إلا أنه استطاع أن يحمي ذاته بتماكس تسجيح الانتماء في وحدته الوطنية التي سمحت كقوة حامية ضد الغاصبين والمخالفين

وأضاف ان الاردن لم يأت في نهاية التمهيدات من القرن الماضي إلى الهياكل المكونة، وفتح الأبواب لجميع الأحزاب السياسية مهما كانت اتجاهاتها يساراً أو يميناً، بالمشاركة في انتخابات ديمقراطية مفتوحة أمام الجميع، بمشاركة الجميع في برنامج ديمقراطي دون تمهيش لأحد حيث شاركت الأغلبية البرلمانية في الحكم مما أسهم في تثبيت قواعد النظام السياسي بقاعدة برلمانية ينتخبها الشعب الأردني بمقتضى دستورية ثابته، وفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية وفرض سيادة القانون على الجميع

وأكد نجاح الأردن وطنياً واقتصادياً في التوصل إلى حكم ديمقراطي، بختار الملك رئيس الوزراء الذي يشكل بدوره أعضاء حكومته، التي تتخضع لموافقة البرلمان في اذ الثقة أو سحبها، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان من أدائهم والبرلمان أن يحب الثقة عن بعضهم أو جميعهم، وقد تدرج الأردن في بناء دولة المؤسسات ليرقى نظاماً وطريقاً أفضل لشعبه، كالمساربات المشابهة التي انتهت شعوب في دول أخرى، ووصلت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، أغفل بعدها باب الحروب البنية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت هذا تحريش عالمين، الأولى والثانية، وحروب أخرى في آسيا وأفريقيا أخرى

وقال ان المطلوب من الأردن: العودة لبناء مشروع سياسي الذي بدأه مع نهاية عام 1989 وتطوره ديمقراطياً لبناء أطر سياسية وطنية على برامج وطنية تقوم للاعتماد على الذات، إذ لا استقلال وطني حقيقي للاعتماد على الآخرين، وبذلك يعاد بناء الأحزاب، بما في ذلك "المعارضة" التي تشكل حكومة الظل وبناء توازن للديمقراطية في المساهلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا أولاً ونهائياً. هنا نبنى تشاركية حقيقية في الحكم في المحافظة على نظامنا السياسي الديمقراطي المعنى على الحرية والمساواة والعدالة والتشاركية الحق بين فئاته وشرائعه، من خلال نظام سياسي ديمقراطي، يؤمن الاستدامة والأمن والاستقرار للاستقرار للنظام الوطني النهضة الاقتصادية واجتماعية، لتحيد من الطاقة والقدرة، يشارك فيها الجميع دون تمهيش لأحد، وخاصة المرأة في بناء صرح الوطن وترويج عقد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إن أي مشروع سياسي سوف لا يقوم على مشاركة الشرائع الاجتماعية المكونة له في الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأغلبية السياسية، سوف لا يكتف له النجاح لفقدان قاعدته الشعبية، الركيزة الرئيسة لأي نظام سياسي مستدام

وفي الجزء الاقتصادي قال ان ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخاصة سعر الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي، ويواجه الاقتصاد الأردني ضمن عقوبات رئيسة لتقدمه: الطاقة المصاحبة الزراعة، الطاقة أو المواد، عدم ثبات التهربات والأسواق

وأضاف الاقتصاد المعرفي بشكل التحول الرقمي للوهوض بالانتماء الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم لجميع مراحله وتخصصاته تنمية موارده البشرية التي تشكل الأرسال البشري الحقيق نظراً لاحتلاله نسبة التنمية في مدارس ومعاهد وجامعات. لذا، يجب التركيز على مخرجاته من نوعية كذا تتواءم مع متطلبات العصر ومخرجاته من نتائج البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحول مخرجات التعليم والبحث العلمي إلى إبداعات وابتكارات تكنولوجية تأخذ مساحة واسعة واستحقاقات في التقدم التقني الإقليمي والعالمي، لعل ظهر في الأردن بعد جاذبة الكوادر، فرص للتقدم في مثل الرائدة تأمين الأمن الغذائي، وفي مثل التنمية تأمين الأمن الصحي والعلاجي ومستلزماته من أدوات وأجهزة وأدوية مساندة

وأوضح ان الأردن اتبع سياسة نقدية ثابتة حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار بالهوى إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، جرى متابعته في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني، وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة لما تتضمنه من حرية الأيداع ونقل الأموال عبر بنوك متعددة خاصة

تعلنا من جاذبة الكوادر أن على الأردن تطوير قطاعه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف البحوث والتقنيات في الري والزراعة الحمية، وزيادة مساحة الزراعة الآفنية واللجوء للزراعة العمودية لتوفير في مخدات الإنتاج الغذائي من خلال إنشاء زراعات الهيدروبونيك والأكوابونيك، والاستمرار الرعاسي الأكل في مناطق الألواري ووددي عربة، إذ يمكن إنتاج كمية محصول سنوياً بحرية بالإضافة إلى الأشجار المثمرة بكمية الخضرة في وادي الأردن وعربة، وهناك المناطق المزروعة الجبلية للأشجار المثمرة وغيرها، والأراضي الجافة (إدامية) لزراعة الأعلاف والمحاصيل الخفيفة وتربية المواشي

وقال ان عوائق الإغلاق نتيجة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة إذ ان نسبة النمو لن تتحقق كما كان متوقفاً (2.5%)، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، وكان قطاع النقل الأشد تضرراً يليه قطاع السياحة، بما ذلك جرح البنك المركزي مباحثات مع صندوق النقد الدولي لتعويض أهداف برنامجه لمدة (4) سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لتعويض المدة، بغرض مسيرة منخفضة الفائدة

وحول الجزء الاجتماعي قال ان من المشاكل الرئيسة التي ستزيد جدتها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفقر والبطالة. فقد ازدادت نسبة البطالة إلى 20% حالياً ونسبة الفقر لا تقل عن 20% أيضاً، كما انخفضت تحويلات المغريرين من الأردنيين العاملين في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخل السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاً قبل الجائحة 30% من إجمالي الناتج المحلي بأربعة المصحة. لذا، على الأردن أن يعيد صياغة في الاستثمار والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعود قريباً من العمل في الخليج، وفتح أسواق جديدة لهم. لذا، على الأردن الاستمرار مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى موارد تربية، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة زيادة الأعمال والصناعة والزراعة

وأكد ان التعليم يكتسب البوابة الرئيسة للاعتماد على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر، فمن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سيطلق الأبداع في التكنولوجيا لتتبع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا يستلزم مبادرات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجيا ومناخات مختلفة، ويعزز التنافسية في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحول نماذج الاختراعات إلى شركات ناشئة تركز تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة

وطالب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، للآ تنافس البطالة والفقر، وعليها التعيش مع الوفاء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة. وعليها العودة إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق عجلة التنمية في الأردن للآ تعقد البوصلة في تحقيق التنمية الإيجابية الشاملة، وعليها فتح أبواب التعليم بما فيها النقل، فاستراتيجية العربة يجب أن تكون من 4 مليارات دينار سنوياً

وقد عد على جث الاستمرار أصبح ضرورة لفتح مشروعات نقد المجتمع من الفقر وتفتح فرص عمل للمواطنين. لا أن هناك مبادرات حكومية في تأمين إجراءات الاستمرار، عليها مواءمته ومساواة فرص عمل المسؤولين عليها. بما يوفّر كلف الاقتراض المزعزعة وتسهيل إجراءاتها للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمضغطة لتبدير العاملة. وعليها وضع خطة جدول زمني لاستبدال العمالة الوافدة بالمحلية في كل قطاع من قطاعاتها عن طريق التدريب والتشغيل، والقضاء على ثقافة العيب التي نجنا البقاء عليها في قطاع السياحة، وخاصة الفنادق والمطاعم والنقل والسفرات

وأكد على ضرورة ان تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وشغل أكبر عدد من الناس، ومخاطرها أقل من المشاريع الكبيرة



21

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه

## بدران يدعو لتخفيض أسعار الطاقة والمياه

PM 05:45 28-09-2020



**زاد الاردن الاخباري -** دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جماعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2025 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دوماً تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المسألة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحل من البطالة والفقر.

22

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب



والدخول لنجاح الأردن وطنياً وإقليمياً والتي أتت في حكمه بدعواته، بخيار الرئيس  
الأردني الذي يشكل بدوره أعضاء حكومته التي لتخضع لموافقة البرلمان في أحد الثقة  
من وجهه، والأردني مسؤولون أمام البرلمان عن أعمالهم، والبرلمان في حجب الثقة عن  
بعضهم أو جميعهم، وقد ولدع الأردن في بناء دولة المؤسسات ليرافق نظاماً وطنياً  
أفضل لتعتمد، كالممارسات الضمنية التي كانت تسيطر على دول أخرى  
وتمكنت من خلالها إلى نهضة اقتصادية واجتماعية، الفلت بصفحة باب الحروب  
البيئية فيها وخاصة ما حدث في أوروبا التي كانت مهداً لتحرير عاصمتي، الأولى  
التي، وجوب وأخرى في آسيا وفارات أخرى.

وقال إن العزلون من الأزواج، القوة لها مدخولها السياسي الذي يرددهم مع نهاية عام 1999 وتعتبرهم مبرمجاً لها حزباً وطنية الذي يراعي جميع فئاتهم وتقوم لتأسيسه على أساس الديمقراطية والعدل الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة وذلك من خلال القضاء على الفساد والفساد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء الدولة الديمقراطية على أساس الديمقراطية والعدالة والتنمية الاقتصادية والتعليم العالي والبحث العلمي. وقد أعلن عن تكتيكاته السياسية في الحكم في المستقبل في المستقبل على أساس الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتعليم العالي والبحث العلمي. وقد أعلن عن تكتيكاته السياسية في الحكم في المستقبل في المستقبل على أساس الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتعليم العالي والبحث العلمي.

وفي الجد الاقتصادي فالإنفاق لتكاليف الإنتاجية وخاصة معز الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه الاقتصاد الأردني خمس معوقات رئيسة تشهدها الطاقة العياد: الصناعة الزراعية، الهجرة أو التجهود، عدم

وإحداث الاقتصاد المعرفي بشكل الصور الذهنية للتدوير الاقتصادي، إذ أنه  
 في الحقيقة جميع عناصر الاقتصاد وخصائصه تنمى من خلال البنية التي تشكلت  
 الراسمالي (العلمي) بمرور الوقت، فكلما تنمى البنية تنمى معها الاقتصاد ومجتمعاته  
 وبنيتها، بل إن كل مجزأة من مجزئاته تنمو كالتدوير مع مستطابق العصر  
 ومجتمعاته، من ناحية الطابع العلمي، تنمية قطاعات الصناعة والزراعة،  
 والتجديد مجزئات العلوم والفنون التي إبداعات والمكتراعات التكنولوجية  
 واستعمالها في التقدم التكنولوجي والعلمي، وفي تطوير البنية التي تنمى  
 مع مجزأة الاقتصاد، فكل عنصر من كل المجزأة أساس من البنية، وفي حال  
 التنمية أساس من الأساس والعلاجي ومستلزماته من دوليات وإجراءات تقنية

وأوضح أن الأردن اتبع سياسة نقدية ثابتة حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، بحري مبادئه في كل مرحلة صعبة يمر بها الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرار في سياسته النقدية، لما توفر من بيئة نقدية ثابتة وجاذبة لما تتضمنه من حرية الأرباح ونقل الأموال عبر بنوك من الخارج.

تلتزم من جانب الحكومة على الأرض تطوير خططه الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف الجنود والقيادات في الري والزراعة الصحية، وزيادة مساحة الأراضي الخالية والزراعة العمودية لتوفير في مداخل الإنتاج الغذائي من خلال توفير زراعات الهيدروبونيك والأكوابونيك، واستثمار الزوايا الفاصلة بين مناطق الأغوار وادي عربة، إذ يمكن إنتاج ثلاثة محاصيل صغيرة بالإضافة إلى الأسماك المتعددة الناتجة الخضرة في وادي الأردن وعربة، وهناك المناطق المرتفعة الجبلية للأشجار المتعددة وفواكه والأراضي الجافة (الرارية) لزراعة الأعلاف والمحاصيل الخشبية ولزراعة البساتين.

وقال إن عواقب الإنفاق لنجدة جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الأمريكي، كما تدت إلى إخلال الموازنة العامة في نفس الإيرادات المتوقعة إلى أن نسبة الدين لنمو إلى 255٪) مع استمرار الحكومة إلى الاعتماد، وكان الطموح لنمو الاقتصاد لتدور إلى الخارج، السياسة، تدت يجري التكرار المركزي سياحتنا مع صندوق النقد الدولي لتخفيض أهداف برنامجنا لمدة (4 سنوات) لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لتسريع النمو، يتوسط مسيرة التنمية.

وحول الجزء الاجتماعي قال أن من المشاكل الرئيسية التي ستزدهج حلها مع أزمة الكورونا وما بعدها هي مشكلة الفجوة بين الطبقات. حيث إن عدد البطالة في سوريا 20% والذين يعيشون في فقر 40%، إضافة إلى أن 20% من الأطفال لا يستطيعون تحصيل التعليم من المدارس. أما الجانب الاقتصادي فيلعب عام 2018 بأكثر من 4.6 مليار دولار، وانخفاض الدينار أصبحوا الأجانب الذين سيأتيون في سوريا في 2019 بـ 10% من إجمالي الناتج المحلي للأجيال الجديدة. إذ على الأثر من عدم جدية في دعم خدماتها في الاستثمار والحوافز في القطاع الخاص، والصناعة والعمالة ستعتمد بشكل أكبر على الدولة. فمع زيادة عدد السوريين في الخارج، وفتح أبواب مدينة حلب، أكد على أن سوريا ليست مستعدة في مواجهة التدوافد الديموقراطي السوري إلى مولدات جديد في تلك المنطقة، وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة، وإدسية الدولة، وإدارة الأزمة، والتعاون مع الدولة.

والدقة أن التعليم يُعزِّز البوابة الرأسمالية للاقتصاد على الثبات وذلك من خلال تحسين نوعية الموارد ودمجها مع منطقتي التصنيع. فمن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاتها الحديثة سيُضخِّمُ الأرباح في التكنولوجيا لتتبع الابتكارات، ما يدفع بمصر نحو جديدة لاستثمار لشبهِ الأرباح الخاصة بالقطاع الموهبة. وهذا سيخلق مجالات واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومعالجتها المختلفة، ويحفِّز المنافسة في اختراع معدات وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، ويؤمن مزايا الاختراعات إلى شركات ناشئة تركز تدريجياً على مخرجاتها لتجارة ضخمة.

وطلب بفتح الاقتصاد بشكل كامل، إذ أصبح ضرورة ملحة، لتلا تقاليم البطالة والفقر، وعليها التفاوض مع الوفاء مطبقين إجراءات الصحة والسلامة العامة، وعليها العودة إلى التدريس التقني في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاق حملة التوعية بالأزديين للأزديين للعودة إلى الوطن في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعليها فتح أبواب المساعدة بفتحها للفقراء والمحتاجين الخارجة لحجب لثأر من 4 ديوان سنوياً.

وتدعو إلى جذب الاستثمار أصبح ضرورة لتنج مشروعات نقل المنتجات من القوقع  
وتصبح فرص عمل للوطنيين. إلا أن هناك بيروقراطية حكومية في تأخير إجراءات  
الاستثمار، علما بأن الاستثمار وحمايته المسؤولين هناك. إلى أن يكون تعويض ذلك  
الافتقار إلى المرافقة ومهيل إدارتها المشروعات الاستثمارية والتنمية والمشاركة  
الأيدي العاملة. وهذا وضع محدد يحد من استيراد الطاقة الواردة المحلية  
في كل قطاع من قطاعاتنا من طريق التدريب والتشغيل، والقضاء على ثقافة الغيب  
التي تمنع الاستثمار عليها في قطاع السياحة، وخاصة الفنادق والمطاعم والنقل  
البحري.

والد على ضرورة أن تستمر الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر كونها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وتشغل أكبر عدد من الناس، ومفاطرها أقل الاستثمارات الكبيرة.



## بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

الاقتصاد 5:35 - 2020 / 9 / 28



هلا أخبار - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جامعة عمان حوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ "القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2ر5 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجمت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة.

وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

(بترا)

24

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

Controlled  
Copy

وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس

Page 28 of 38

تاريخ الإصدار / التحديث: 2020-08-19

رمز النموذج: ER Fm 7.1, RevE

## بدران يدعو لتحفيز الاقتصاد بتخفيض أسعار الطاقة والمياه

تم نشره في الاثنين 28 أيلول / سبتمبر 2020 05:28 مساءً



عمان - دعا رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إلى إيجاد حلول محفزة للاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الطاقة والمياه التي تشكل الكلفة الأكبر في مدخلات الإنتاج ما يجعل تكلفة الصناعات الوطنية أكبر من تكلفة المستوردات المنافسة.

وقال بدران في محاضرة استضافتها جامعة عمان لحوارات المستقبل بعنوان "كيف نبني مشروعنا الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، اليوم الاثنين، إن جائحة كورونا أدت إلى انكماش اقتصادي هو الثاني منذ ثلاثين عاماً ما تسبب بزيادة المديونية إلى 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد عجز الموازنة في نفقاتها الجارية.

ووصف بدران عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا بـ"القاسية على الاقتصاد"، مشيراً إلى أنها أدت إلى اختلال الموازنة العامة عبر نقص في الإيرادات المتوقعة.

وقال إن "نسبة النمو 2020 بالمئة لن تتحقق كما كان منتظراً، ما يضطر الحكومة إلى الاستدانة"، مضيفاً هناك ضرورة لتعديل موازنة 2020 وفق واقع الإيرادات التي نجفت عن تداعيات الإغلاق جراء وباء كورونا، وضرورة وضع موازنة عام 2021 المقبلة وفق رؤية واضحة وخطوات ذكية من أجل تحويل أزمة كورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. وأوضح بدران أن الاعتماد على الذات ممكن في تنفيذ المشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، داعياً إلى بدء العمل دونما تأخير بالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام إمكانياتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.

كما دعا إلى بناء أحزاب وطنية قائمة على برامج وطنية تعتمد على الذات، وبناء توازن ديمقراطي في المساءلة والشفافية والمحاسبة لمصلحة الوطن العليا، مشيراً إلى أن بناء نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالاستدامة والأمن والاستقرار يقود إلى نهضة اقتصادية واجتماعية تحد من البطالة والفقر.

### ذات صلة

بدران يدعو الشركات الصينية للاستثمار بمشروعات الطاقة المتجددة والمياه

تناقش 48 ورقة عمل في «الطاقة والمياه» \* ندوة تطوير شبكات الطاقة والمياه تلنم غدا بمشاركة عربية واسعة

النسور: الطاقة والمياه والرقعة الزراعية واللجوء وعدم ثبات الاسواق ابرز معيقات الاقتصاد الاردني

بدير يدعو البنوك للتجاوب مع قرار «المركزي» بتخفيض أسعار الفائدة

وزير المالية يؤكد التزام الحكومة بتخفيض الكلفة: فريز يدعو المواطنين لترشيد استهلاكات الطاقة

خلال افتتاحه فعاليات «اسبوع الطاقة والمياه والبيئة الانسانية» \* الأمير الحسن يدعو إلى ميثاق للمياه وآخر للطاقة وثالث للبيئة

.25

# توق: قائمة القبول الموحد اليوم ولا مراجعين قبل الأحد

عمان - امان السائح



aman alsayeh

الالتزام بالإجراءات التي سيتم الإعلان عنها مطالباً الجميع بعدم الحضور إلى الوزارة دون حجز موعد مسبق، ومتابعة الموقع الإلكتروني، ومنصات التواصل الإجتماعي الرسمية الخاصة بالوزارة على الفيس بوك وتويتر للإطلاع على جميع الإعلانات التي سيتم نشرها تباعاً خلال هذا الأسبوع بعد إعلان قائمة القبول الموحد، والتي تجيب على جزء كبير جداً من استفسارات الطلبة وذويهم وتجنبهم الحاجة لزيارة الوزارة والتسبب في الاكتظاظ غير المبرر، مشيراً إلى أنه سيتم تباعاً إعلان أسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن قائمة إساءة الاختيار، وإعلان بدء تقديم طلبات الانتقال من تخصص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى، وإعلان بدء تقديم طلبات الالتحاق للطلبة أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وإعلان أسماء الطلبة المرشحين للقبول ضمن قائمة التجسير.

وأضاف الوزير توق بأن عملية إعلان نتائج القبول الموحد ستتزامن مع إعلان الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية في كل تخصص في كل جامعة للعام الحالي، والتي يمكن للطلاب الإطلاع عليها لمعرفة سبب عدم ترشيحه للقبول في أي تخصص، إضافةً إلى أن الطلبة المشمولين بأي مكربة من المكربات الملكية السامية يمكنهم مراجعة الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه المكربة، والتي ليس بالضرورة أن تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محي الدين توق أن وحدة تنسيق القبول الموحد ستعلن قائمة القبول الموحد للعام الجامعي 2020 / 2021 مساء اليوم الثلاثاء. وأضاف توق بأن الوزارة ستبدأ باستقبال الطلبة للإجابة على استفساراتهم إن وجدت اعتباراً من صباح يوم الأحد القادم الموافق 4 / 10 / 2020، وذلك وفقاً لآلية معينة سيتم الإعلان عنها لاحقاً تعتمد على الحجز المسبق لموعد محدد بالتاريخ والوقت لمراجعة الوزارة وفقاً لبرمجية حجز مواعيد خاصة أعدت لهذه الغاية حيث لن يُسمح لأي شخص مهما كان بدخول حرم الوزارة قبل هذا التاريخ.

وأكد الوزير توق بأن الحالة الوبائية الموجودة حالياً في المملكة، والارتفاع الملحوظ في عدد الإصابات بفيروس كورونا يحتم على الوزارة اتخاذ أقصى التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على صحة وسلامة الموظفين والمواطنين، والتأكد من الالتزام بمعايير السلامة العامة وإجراءات التباعد الجسدي، ومنع التجمعات لأكثر من (20) شخصاً تنفيذاً لأوامر الدفاع الصادرة بهذا الخصوص، وتحت طائلة المساءلة القانونية.

كما أهاب الوزير توق بجميع الطلبة وذويهم

26

# جابر: «6» وفيات و«721» إصابة محلية بكورونا و«13» خارجية تسجيل «137» حالة شفاء واجراء «16453» فحصا



AddustourNewspaper

عمان

في إربد أية حالة نتيجة الالتزام المجتمعي.  
وأشار الوزير إلى تسجيل 6 وفيات ليرتفع العدد الإجمالي إلى 51 وفاة، وتسجيل 137 حالة شفاء في مستشفى الأمير حمزة ومناطق الحجر والمستشفيات الخاصة. وبين الدكتور جابر أن فرق التقصي الوبائي أجرت 16453 فحصاً أمس ليبلغ العدد الإجمالي إلى 1187350 فحصاً.

وقال ستفتتح مختبرات للفحص في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى البشير، بالإضافة إلى طرح عطاء لمختبر في معان لزيادة أعداد الفحوصات وسرعة إنجاز العمل، وإظهار النتائج.

أعلن وزير الصحة الدكتور سعد جابر عن تسجيل 734 إصابة بفيروس كورونا المستجد، منها 721 إصابة محلية، و13 خارجية من أميركا ومصر وتركيا وسلطنة عمان وأوكرانيا والإمارات، ليرتفع العدد التراكمي منذ بدء الجائحة إلى 9226 إصابة. وبين جابر خلال إيجاز صحفي أمس من دار رئاسة الوزراء، إن الحالات المحلية توزعت على 593 بعمّان، و10 في الكرك، و22 في البلقاء، و52 في الزرقاء، و12 في معان، و16 في عجلون، و3 في مأدبا، و11 في المفرق و2 في جرش، فيما لم تسجل

27.

# امتحانان للتخصص منتصف الفصل ونهايته تقسيت رسوم طلبة في الأردنية وإعفاؤهم من غرامات التأخير

أمان السائح aman alsayeh

امتحانين يتقدم الطلبة بأحدهما في منتصف الفصل والآخر في نهايته (الامتحان النهائي).  
اما فيما يتعلق بالطلبة الذين لم يقدموا الامتحانات التصنيفية كون قبولهم تم بعد امتحانات العام الماضي؛ فقد وافق المجلس على السماح لهم بالتقدم لها مع الطلبة المستجدين للعام الدراسي الحالي 2020 / 2021، وسيتم الإعلان عن آلية التقدم لهذه الامتحانات ومواعيدها في حينه.  
واعلن المجلس ان هذه القرارات تعتبر قابلة للتغيير وفقا لما يستجد من قرارات لمجلس التعليم العالي في ظل الظروف الراهنة بسبب الوضع الوبائي.

قرر مجلس عمداء الجامعة الأردنية في جلسة عقدها امس برئاسة رئيس الجامعة الدكتور عبد الكريم القضاة إعفاء الطلبة الذين وافقت عمادة شؤون الطلبة على تقسيط رسومهم من غرامة تأخير التسجيل.  
وقرر المجلس تحديد المواد العملية التي ستدرس في الحرم الجامعي، وسيتم الإعلان عنها على مواقع الكليات المعنية.  
كما تم تحديد امتحانات مواد التخصص التي ستجري في الحرم الجامعي، وهي عبارة عن

28.

# حريق في ساحة خردة «العلوم والتكنولوجيا»



Hazem Alsayaheen

اربـد ـ حازم الصياحين

تعاملت فرق الإطفاء في الدفاع المدني مع حريق كبير امتد إلى هناجر تستخدم لتخزين السكراب في جامعة العلوم والتكنولوجيا. وتمكنت كوادـر دفاع مدني جامعة العلوم والتكنولوجيا ومركز اسناد شرق اربـد من السيطرة على الحريق الذي شب امس في احدى ساحات الخردة المتواجدة داخل الحرم الجامعي، بسبب اشتعال الأعشاب الجافة نتيجة تطاير الشرر من اعمال الصيانة الدورية التي ينفذها مقاول تابع لاحدى شركات الاتصالات. حيث سارعت كوادـر الدفاع المدني في الوصول الى موقع الحريق، وتمكنت بمساعدة كوادـر الجامعة من اخماده ومنع امتداده والسيطرة عليه بوقت قياسي والحيلولة دون وقوع اية خسائر بشرية او مادية تذكر. من الجدير بالذكر ان الساحة التي نشب بها الحريق تقع في منطقة بعيدة عن كليات الجامعة ومرافقها الحيوية وتحتوي خردة ومواد تالفة غير صالحة للاستخدام.

29.

# مصادر رسمية ترجح زيادة صفوف التعليم الوجاهي

آلاء مظهر

Alaa.mathhar@alghad.jo

إلى طلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر من طلبة البرامج الأجنبية.

واستبعدت مصادر من اللجنة الوطنية للأوبئة عودة التعليم المباشر نظراً لارتفاع معدل الاصابات بـ"كورونا"، فالمخاوف ترجح احتمالية إصابة المزيد من الطلبة والجهاز التعليمي في المدارس.

وكان مسؤول ملف كورونا السابق، عدنان أسحق، أوضح في تصريحات سابقة لـ"الغد"، عدم عودة التعليم المباشر في حال زاد المعدل اليومي للإصابات عن 100 إصابة، في وقت يزداد فيه الوضع الوبائي في الأردن تعقيداً بسبب الوباء.

وحسب مصادر بـ"الوطنية للأوبئة"، فإن العودة إلى المدارس وفتح العديد من القطاعات المغلقة سيكون مرهوناً بالدرجة الأولى بالوضع الوبائي، لكن مراعاة الوضع الاقتصادي ربما يعيد فتح قطاعات ضمن إجراءات احترازية.



## الصفوف المرجح زيادتها

### هي الرابع والخامس

### والعاشر والحادي عشر

**عمان -** تدرس وزارة التربية والتعليم، عدة سيناريوهات لعودة الطلبة إلى مقاعدهم الدراسية بعد انتهاء مدة تعليق الدوام المدرسي لأسبوعين، والتي تنتهي بعد غد الخميس.

وقالت مصادر رسمية، طلبت عدم نشر اسمها لـ"الغد" أمس، إن السيناريو الأقرب للتطبيق على أرض الواقع هو زيادة عدد الصفوف الدراسية التي ستلقى تعليمها بشكل وجاهي داخل أسوار الحرم المدرسي. وأضافت أن الصفوف المرجح أن يشملها التعليم الوجاهي هي: الرابع والخامس والعاشر والحادي عشر، إضافة إلى الصفوف التي كانت مستثناة من قرار التعليم وهي: الثلاثة الأولى والصف الثاني عشر (التوجيهي)، وكذلك رياض الأطفال.

وبينت المصادر أن الصفوف المتبقية، والتي لن يشملها التعليم الوجاهي، ستبقى مستمرة في تعليمها بشكل إلكتروني، عن بُعد، من خلال المنصات التعليمية، متوقعة أن تعلن وزارة التربية بشكل رسمي عن قرارها لشكل التعليم، اليوم الثلاثاء أو غداً الأربعاء على أبعد تقدير.

وكانت الحكومة اتخذت جملة من القرارات لمواجهة ارتفاع إعداد الإصابات بفيروس كورونا المستجد، ومن بينها تعليق الدوام في المدارس وتحول للتعليم عن بعد لمدة أسبوعين، اعتباراً من 17 سبتمبر (أيلول) الحالي والتي تنتهي بعد غد الخميس.

واستثنت الحكومة من قرارها آنذاك طلبة "التوجيهي"، والصفوف الثلاثة الأولى، فيما منحت أولياء أمور طلبة الصفوف الثلاثة الأولى حرية الاختيار ما بين التعليم المدرسي الوجاهي، والتعلم عن بُعد، إضافة

30

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

# قرارات تتعلق بدوام طلبة "الأردنية" في الفصل الأول

**عمان -** حدد مجلس عمداء الجامعة الأردنية، المواد العملية التي ستدرس في حرم الجامعة، والإعلان عنها لاحقاً على مواقع الكليات. كما حدد، خلال جلسة برئاسة رئيس الجامعة الدكتور عبد الكريم القضاة أمس، امتحانات مواد التخصص في الحرم الجامعي، وهما امتحانان؛ أحدهما بمنتصف الفصل، والآخر في نهايته (الامتحان النهائي).

وقالت الجامعة إن المجلس سمح لمن لم يقدموا الامتحانات التصنيفية العام الماضي من المقبولين بالامتحانات، بالتقدم مع الطلبة المستجدين للعام الدراسي الحالي، والإعلان عن آلية التقدم للامتحانات ومواعيدها. وأضافت أنه جرى إعفاء الطلبة الذين وافقت عمادة شؤون الطلبة على تقسيط رسومهم من غرامة تأخير التسجيل. - (بترا)

31.

# إعادة فتح قطاعات مغلقة خلال أيام وترقب قرار بشأن دوام المدارس

## المملكة تسجل أعلى حصيلة وفيات بـ "كورونا" خلال يوم

**عمان- الفد-** أهد وزير الصحة الرزاق، أحمد العبد، أن رئيس الوزراء، وضع الفرق الحكومية المختصة لاستكمال القطاعات المغلقة، وفي مقدمتها المساجد والكنائس، وصالات المطاعم والمقاهي مشيراً إلى أنه سيتم الإعلان عن هذه المعايير خلال الأيام القليلة المقبلة، بينما أعلن وزير الصحة، سعد جابر، عن حصيلة وفيات بالفيروس منذ أمس، وهي أعلى حصيلة وفيات بالفيروس منذ بدء الجائحة، بالإضافة لتسجيل 734 إصابة منها 721 حالة.

جاء ذلك، خلال إيجاز صحفي للوزيرين والنائب الإعلامي باسم اللجنة الوطنية لمكافحة الأوبئة، ندوة عبيدات، في رئاسة الوزراء.

وقال العبد، إن حالة أزمة كورونا عثرت على الجميع، في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات برئاسة الرزاق، تطرق بالإضافة إلى ما سبق، لموضوع عودة دوايم المدارس في ضوء الحالة الوبائية خلال الأسبوع الحالي، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وأضاف "وفقاً للحالة التي تعكف عليها الأزمة على أعادتها بخصوص عزل الأشخاص المصابين منزلياً، تقرر المضي قدماً بتطبيق هذه الخطة في حال تزايدت وتيرة الإصابات. وفقاً لمعايير واضحة سيتم الإعلان عنها قريباً من خلال لجنة الأزمة".

وأكد أن العمل المنزلي للمصابين لن يكون لجميع الفئات، بل سيتم عزلهم في المؤسسات لعدد من الفئات مثل كبار السن، والأشخاص الذين لديهم سبب مرضية، أو الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية صحية، وكذلك الأشخاص الذين لا تتوافر في منازلهم وسائل عزل منزلي تراعي الشروط الصحية، كما سيتم تخصيص محطات لتلقيح المواطنين لإجراء الفحوصات PCR في حال كانت لديهم أعراض، أو كانوا مخالطين، أو تم الاشتباه بإصابتهم، هنا بالإضافة إلى دور فرق التفتيش المتحركة التي



أحد العاملين في عمان خلال استيائه الزئمان بوقت سابق - (تصوير: ساهر قدار)

تقوم بتتبع المخالطين، وإجراء الفحوصات كما هو معتاد".

ووفق العبد، "سيتم كذلك تخصيص مركز اتصال لإبلاغ الأشخاص الذين يتم فحصهم بنتيجة فحص، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، كما سيتم تخصيص فرق طبية لمتابعة حالات الأشخاص المصابين الذين يقرر عزلهم منزلياً، والأشخاص على صحتهم، وتوفيرهم بالرعاية الصحية اللازمة في حال احتاجوا إليها، كما تشكلت الخطة استعدادات تطبيق الكروني لتتبع مخالطي تعليمات العمل والحجر المنزلي، وإتباع التعليمات اللازمة بحكمهم بموجب أمر الدفاع رقم 8 لسنة 2020، الذي يفرض عقوبات تصل حد السجن لثلاث سنوات وغرامة مقدارها ثلاثة آلاف دينار، أو كلتا العقوبتين معاً".

من جهة، أعلن جابر، عن تسجيل 6 وفيات و734 إصابة بكورونا، منها 721 إصابة محلبة، ليرتفع عدد الوفيات منذ بدء الجائحة إلى 51، بالإضافة إلى 9226 إصابة.

وقال جابر، إن الحالات توزعت على 13 حالة خارجية من أمريكا ومصر وكندا وسلسلة عمان وأوروبا والإمارات و72 حالة محلية توزعت على 593 بعمان و10 في الكرك و22 في البلقاء، و52 في الزرقاء، و12 في عمان، و16 في عجلون، و3 في عابا، و11 في المفرق و2 في جرش، فيما لم تسجل في إربد أي حالة نتيجة الالتزام المجتمعي.

وأشار إلى تسجيل تسجيل 137 حالة شفاء في مستشفى الأمير حمزة ومناطق الحجر والمستشفيات الخاصة، منها أن فرق التفتيش الوطني أجرت 16453 فحصاً، ليبلغ العدد الإجمالي إلى 1187350 فحصاً.

وحسب جابر، تستفحق مختبرات فحص في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى الشير، بالإضافة إلى طرح عملة مختبر في عمان لزيادة أعداد الفحوصات وسرعة إنجاز العمل، وإظهار النتائج.

إلى قال عبيدات، إن ما يسمى بمتابعة

القطيع غير بتاتا في قاموس الوباء، وسيتكون الخيار الأخلاقي الوحيد لتحسين الوضع من خلال تغير لنهج فعال.

ويعني أن هناك خلطاً عند البعض بين ما يسمى الانتشار المجتمعي، والصناعة المجتمعية، مؤكداً أن الفرق شاسع بين الحالتين، فالانتشار المجتمعي مرحلة من مراحل الانتشار الوبائي الذي يتميز بتفقدان الرابط بين الحالات والتبؤ وتشتت الفيروس في المجتمع ويسبق هذه المرحلة مرحلة الانتشار عن طريق البؤر.

وأوضح عبيدات أن الوباء الحاصلة في أعداد ضمن الزيادة المتوقعة لطبيعة هذا الفيروس الذي يتميز بفترة على الانتشار السريع خاصة بعد بلوغ المملكة مرحلة الانتشار المجتمعي، ولا يعني ذلك بتاتا أننا سنقتنص مكتسبي الأيدي لمواجهة هذه المرحلة الصعبة من الوباء بل لابد من التصدي لها بكل الوسائل المتاحة.

وشدد عبيدات على أن التصدي لهذه

المرحلة يجب أن يركز على تعزيز قدرات الرصد والتصدي من خلال الوصول للحالات المشتبه بها وتشخيصها بأسرع وقت ممكن، والوصول إلى 80 % على الأقل من المخالطين خلال أقل من 24 ساعة، وعزل الحالات المصابة وحجر المخالطين، ومتابعتهم من خلال نظام خاص لهذه الغاية، بالإضافة إلى زيادة أماكن سحب العينات من خلال إيجاز محطات سحب ثابتة تغطي أكبر رقعة جغرافية بالمملكة وزيادة عدد مختبرات الفحوصات الخاصة بهذا الفيروس وتوفيرها في معظم المحافظات.

ودعا إلى زيادة قدرات المستشفيات لاستيعاب جميع المرضى الذين بحاجة للعلاج، دون المساس بحاجة المرضى الآخرين من العلاج مع التركيز على قدرات وحدات العناية الحثيئة من أجهزة وكوادر طبية مؤهلة.

وبعد الإيجاز الصحفي، عمم وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، محمد الخلايلة، الإجراءات الخاصة بفتح المساجد.

وأكد الخلايلة ضرورة تعقيم المساجد على مرأى من المصلين، والزام رواد المساجد بتنظيفها وتوفير مواد التطهير، وأن تكون بوضع الكمادات على الفم وليس الفاترات قبل الدخول إلى المسجد، وضرورة وضع علامات على سجاد المسجد لتحديد مكان وقوف المصلين لتحقيق التباعد الجسدي.

وتابع الصوف، وتطبيق ذلك في جميع الصلوات إلى جانب صلاة الجازة، وإلغاء عقد الدروس والافتتاح على الصلاة فقط، والتأكيد على رواد المسجد والعاملين لإحضار سجادة خاصة للصلاة، وعدم اصطحاب الأطفال تحت سن 12 عاماً.

واشتمل التعميم على عدم حضور كبار السن ومن يعانون من أمراض مزمنة من المصلين، وفتح المسجد قبل الأذان بوقت كاف، وإغلاقه بعد الانتهاء من صلاة العريضة والسنة الثانية مباشرة إلى جانب عدم الإطالة في صلاة الجمعة ووجوب التخفيف على المصلين، وعدم تجاوز خطبة الجمعة عن 10 دقائق.

العبدية: العزل المنزلي لن يكون لجميع الفئات

جابر: مختبرات جديدة في إربد والزرقاء والعقبة وغور الصافي ومستشفى الشير

عبيدات: مناعة القطيع غير واردة بتاتا في قاموس الدولة الأردنية

الخلايلة يعمم الإجراءات الخاصة بفتح المساجد

## الحق في التعليم عن بعد

يمثل الحق في التعليم واحداً من الحقوق الأساسية للأفراد، ومحلياً، ضمنت الدولة الأردنية هذا الحق على مدار عقود طويلة، استطاعت خلالها أن توسع مظلة التعليم وأن تشمل به كل المجتمعات الأردنية، حتى تلك المجتمعات غير المستقرة والتي اعتادت الرحيل والتنقل الدائم. خلال تلك السنوات، سجل الأردن إنجازات لافتة في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، وبمعدلات قياسية، وصلت في العام 2015 إلى 98 %، محتلاً المركز الأول عربياً، والعاشر عالمياً. هذه الأرقام اللافتة، ضمنتها التشريعات التي أقرت الحق في التعليم وشموليته وإلزاميته ومجانيته. لكن في عصر التعليم عن بعد الذي يظهر بأن علينا التعود على وجوده للفترة المقبلة، كيف



موفق ملكاوي

mwaffaq001@gmail.com

يمكن لنا أن نضمن مثل هذه الحقوق؟! بالتأكيد، فإن وزارة التربية والتعليم حاولت أن تؤسس خطوات مهمة في عملية التعليم عن بعد، وهي خطوات جيدة يمكن البناء عليها لإقامة أنموذج محلي لهذه العملية المعقدة والتي ما يزال العالم كله يحاول التجريب فيها. المهم في الأمر، أن التجربة يجب أن تخضع دائماً للتقييم والتصحيح بناء على المعطيات على الأرض. التجربة المحلية المرتبطة حتى اليوم بحاجة إلى إصلاح، هناك أوجه ضعف وقصور لا يمكن القفز عنها، وتحول دون عدالة التعليم وشموليته، بينما ينتفي مبدأ "المجانة" عن نسبة كبيرة من الطلبة. تصر وزارة التربية والتعليم حتى اليوم على مركزية صارمة في تنفيذها عملية التعليم عن بعد، من خلال منصة "درسك" والقناة التلفزيونية الرسمية التي تعرض الدروس لمختلف الصفوف، وهي تجربة، حتى اليوم، لم تثبت نجاعتها، بما رافقها من شكاوى وإشكاليات عديدة حرمت نسبة لا بأس بها من تلقي تعليمها. إن محاولة الوزارة القتال على جميع الجبهات بشكل مباشر، سيؤدي دائماً إلى ضعف المخرجات، بينما لم تحاول حتى اليوم الاستفادة من مديريات تربية عديدة في المدن والمحافظات، يمكن أن يتم منحها مسؤوليات محددة في بناء منظومات خاصة بها للتعليم عن بعد، لتحقيق بذلك لا مركزية فاعلة. لو منحنا مديريات التربية والتعليم المختلفة صلاحيات في بناء منظومات التعليم وإدارتها، فسيكون ذلك أفضل في ضبط عملية التعليم، وسوف يتسنى للوزارة إجراء الرقابة والتقييم الدائمين على العملية، بما يضمن الاستمرارية والشمولية والجودة، فتفويض الصلاحيات لتلك المديريات سوف يحول العملية إلى مجموعة عمليات بحسب مساحة ولاية المديرية الواحدة، ما سيؤدي بالضرورة إلى تركيز جهود الوزارة على مراقبة المديريات وليس المدارس، وعندها تستطيع ضبط الاختلالات التي قد تنشأ في أي مكان. اليوم، لا توجد رقابة على عملية التعليم واستفادة الطلبة منها، ولا يوجد تقييم حقيقي لها، فالوزارة تكتفي ببث الدروس، بينما لا تعلم كيفية تلقيها من قبل الطلبة، أو درجة وضوحها أو الاستفادة منها. في الأسبوع الماضي، نشرت الوزارة بفرح أن هناك أكثر من 800 ألف طالب دخل المنصة في يوم واحد. هذا الرقم رغم أنه كبير إلا أنه لا يمثل أي عدالة أو شمولية، فهناك ما لا يقل عن مليون ونصف المليون طالب في التعليم الحكومي، ما يعني أن نصفهم لم يدخل! ولكن، كيف يمكن للمديريات ضمان نجاح تجربة التعليم عن بعد؟ قد لا يكون الأمر سهلاً، ولكن هناك خيارات عديدة قد تنتهجها المديرية كمرکز، أو تفويض المدارس بها، وأن تتم عملية التعليم من خلال صفحات تواصل اجتماعي، أو إذاعات مجتمعية أو دروس مصورة، أو غير ذلك من الآليات التي يمكن الاتفاق عليها بالنظر إلى طبيعة المجتمع المستهدف. إن بقاء منصة درسك بمثابة المصدر الوحيد للتعليم عن بعد، يعد تضيقاً على الطلبة وأهاليهم، وابعاداً لخيارات أخرى عديدة يمكن أن تشكل حلاً معقولة للتحديات التي تواجهها. في حال تخلي الوزارة عن مركزيتها في بناء الأنموذج وإدارته بشكل مباشر، سوف تمنح مساحة أكبر للمدرسة والمعلم في الاضطلاع بدوريهما في عملية التعليم، وهو ما يمكن أن يؤدي بنا إلى اقتراح نماذج وصور عديدة لهذه العملية التي ما تزال الوزارة تحتكرها. لا أملك منظوراً للكيفية التي سيتم من خلالها تفويض المديريات بالأمر، لكن بالتأكيد فإن عملية كهذه ستكون أكثر شمولية وعدالة مما يتم تطبيقه اليوم، كما إنها تحقق مبدأ الحق في التعليم للجميع.

@mwaffaq001

33

إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

.34